التمييز العنصري ضد عرب ٤٨ في إسرائيل

م.د. سعد علي نعيم
المديرية العامة للتربية في محافظة البصرة

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٣/٢
تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٥/١٨

الملخص

يتميز المجتمع الإسرائيلي بتنوعه الطبقي، حيث يضم مجموعة من الأقليات القومية، من بينها العرب الذين يعدون أصحاب الأرض الشرعيين، الذين تحولوا مع مرور الزمن من أغلبية إلى أقلية. وقد عانت الأقلية العربية في إسرائيل من التمييز في مختلف جوانب حياتها ضمن إطار المواطنة الإسرائيلية، إذ احتل العرب أدنى مرتبة في الهيكل الطبقي للبلاد. واتضح التمييز ضدهم في إسرائيل بعدة أشكال وعلى مختلف الأصعدة، حيث واجهوا الإهمال، وانتهاك حقوقهم، وهدم منازلهم، وتهجيرهم. فضلاً عن مصادرة أراضيهم وإنشاء المستوطنات وجلب المستوطنين اليهود، بهدف إحداث تغيير ديموغرافي لصالح الصهاينة.

الكلمات المفتاحية: التمييز العنصري، (المجتمع الإسرائيلي)، الحركة الفلسطينية، التهجير الفلسطيني.

Racial Discrimination Against the Arabs of 1948 in Israel

Dr. Saad Ali Naeem
General Directorate of Education in Basra Governorate

Abstract

Israeli society is characterized by its class diversity, as it includes a group of national minorities, including the Arabs, who are considered the legitimate owners of the land, and who have transformed over time from a majority to a minority. The Arab minority in Israel has suffered from discrimination in various aspects of their lives within the framework of Israeli citizenship, as the Arabs occupied the lowest position in the country's class structure. Discrimination against them in Israel has become evident in many forms and at various levels, as they have faced neglect, violation of their rights, demolition of their homes, and displacement. In addition to the confiscation of their lands, the establishment of settlements, and the bringing in of Jewish, settlers with the aim of bringing about demographic change in favor of the Zionists.

المقدمة

تعد قضية عرب٤٨ التي نشأت بعد الإعلان عن تأسيس إسرائيل، جزءاً أساسياً من القضية الفلسطينية بمفهومها الشامل. لطالما كانت العلاقات بين عرب ٤٨ والشعب الفلسطيني ومؤسساته حساسة بالنسبة لهم كأفراد وكجماعة. وعند استعراض تاريخ الصراع بين الحركة الصهيونية والحركة الوطنية الفلسطينية، يتضح أن الهوية الفلسطينية للعرب في إسرائيل كانت دائماً تمثل تهديداً للسلطات وللجمهور اليهودي في البلاد. أصبح الفلسطينيون الذين بقوا في المناطق التي احتلتها العصابات الصهيونية عام ١٩٤٨، والذين حصلوا لاحقاً على حق المواطنة في إسرائيل، من الناحية المدنية مواطنين في الدولة اليهودية، مما شكل تحدياً لهذا الكيان على عدة أصعدة. عاش الفلسطينيون داخل حدود الأراضي التي استولت عليها إسرائيل في ظروف قاسية من العزلة والإجراءات الصارمة، تحت نظام حكم عسكري اتسم بالتمييز بين العرب، الذين هم السكان الأصليون، والمهاجرين اليهود الذين استولوا على الأرض. وسعت إسرائيل إلى القضاء على الهوية العربية ودمج العرب في المجتمع الإسرائيلي من خلال تهويدهم، حيث تم التعامل معهم كأقلية دينية. إذ اعتمدت إسرائيل سياسة قمعية تهدف للسيطرة على فلسطيني ٤٨.

ساهمت السياسات الإقصائية التي اتبعتها إسرائيل تجاه الفلسطينيين، إلى جانب اعتمادها على أشكال متعددة من الفصل العنصري، تمثلت في تركيز الموارد والثروات بيد قوى رأسمالية يهودية فقط. كما أن تفضيل اليهود على العرب، بعيداً عن مبادئ المواطنة السليمة، يعد من العوامل الرئيسية التي وجهت المجتمع الإسرائيلي نحو مسار عنصري، مما أدى إلى تحول إسرائيل إلى كيان يمارس التمييز العنصري ضد فئات محددة داخل المجتمع الإسرائيلي.

تضمنت الدراسة مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة، تناول المبحث الأول (التطهير العرقي لعرب ٤٨ في إسرائيل)، استعرضنا فيه السياسات الإسرائيلية في الداخل الإسرائيلي القائمة على مبدأ تهجير الفلسطينيين من أراضيهم. فيما ركز المبحث الثاني على (سياسة إسرائيل الاقتصادية تجاه عرب ٤٨)، تطرقنا فيه إلى السياسة التي اتبعتها السلطات الإسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين القائمة على التمييز والإقصاء والتهميش؛ وتناول المبحث الثالث (سياسة إسرائيل العنصرية تجاه الفلسطينيين في مجال التعليم) وضحنا فيه سياسة إسرائيل التربوية تجاه العرب والتي تهدف إلى إضعاف جهاز التعليم الفلسطيني وأحكام المراقبة عليه بشكل متواصل . أما الخاتمة فقد تضمنت أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث.

المبحث الأول: التطهير العرقي لعرب ٤٨ في إسرائيل

ترجع أصول مشروع التطهير العرقي للفلسطينيين إلى ما قبل نكبة عام ١٩٤٨م، ولا يزال هذا المشروع مستمراً حتى الوقت الراهن. فقد واصلت الحركة الصهيونية تنفذ خطتها الاستيطانية التي تعتمد على الإزالة والتطهير، مما أسفر عن طرد معظم السكان العرب وتحويلهم إلى لاجئين في الدول العربية المجاورة [١].

بدأت عمليات التهجير القسري الفعلية للفلسطينيين عقب الإعلان عن قيام إسرائيل في عام ١٩٤٨م، مما أسفر عن بقاء حوالي سدس السكان العرب، أي نحو ١٦٠,٠٠٠ عربي، في نهاية ذلك العام داخل الأراضي المحتلة. ومع نزوح جميع النخب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتعليمية والدينية التي كانت متمركزة في المدن خلال الحرب، أصبح العرب في إسرائيل بلا قيادة وطنية، باستثناء قيادة الحزب الشيوعي الإسرائيلي (Communist Party of Israel). كما غابت القيادة الموحدة لمختلف التجمعات الفلسطينية في الخارج بعد عام ١٩٤٨م. وهكذا، وجد العرب في إسرائيل أنفسهم بين ليلة وضحاها أقلية ضعيفة، يشعرون بالغربة في وطنهم، ومعزولين عن بقية أبناء شعبهم وأمتهم[٢]. ولضمان استمرارية وجود العرب في إسرائيل ومنحهم بعض الحقوق، فرضت العديد من الجهات والمؤسسات الإسرائيلية شرط الولاء لإسرائيل. لتحقيق ذلك الهدف، إذ اتخذت إسرائيل مجموعة من الإجراءات، منها مصادرة الأراضي من أصحابها العرب وتغيير أسمائها من العربية إلى العبرية، علاوة على منع العرب من إحياء ذكرى النكبة. كما تم حظر سكن العرب في المناطق اليهودية، للحفاظ على الطابع اليهودي فيها[٣].

استندت السياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية بشكل عام إلى مبدأ تهجير الفلسطينيين من أراضيهم، حيث سعت إسرائيل إلى إبعادهم بكل الوسائل الممكنة. وقد كانت الإجراءات التي اتبعها الاحتلال تهدف إلى توسيع الفجوة الاقتصادية بين اليهود والفلسطينيين، بالإضافة إلى تنفيذ سياسات قمعية تستهدف البنية الاجتماعية عبر الجريمة المنظمة ووسائل أخرى[٤]. نتيجة لذلك، أعلنت السلطات الإسرائيلية عن حالة طوارئ لمواجهة ما سمته "العدو الداخلي"، في إشارة إلى عرب ٤٨، وجعلت من تلك الحالة مبررا دائما لأي تجاوزات أو استثناءات ضرورية في القانون[٥] علاوة على ذلك، عدت الحكومة الإسرائيلية والأغلبية اليهودية، فلسطينيي الداخل المحتل أقلية معادية أو طابور خامس يمثل تهديداً أمنياً لهم، الأمر الذي أدى إلى استمرار معاناتهم على مر السنين، نتيجة لسياسات التمييز والحرمان[٦].

كان الهدف الرئيسي لإسرائيل في تلك المدة هو دفع الفلسطينيين إلى مغادرة أراضيهم، التي بقوا فيها بعد النكبة، وإزالة أي وجود لهم في تلك المناطق، بدلاً من دمجهم في المجتمع الإسرائيلي، من خلال تقديم تسهيلات ومحفزات. لذا، اتبعت إسرائيل سياسات معينة تحت ضغط

ما اعتبرته تهديداً لها، لاسيما أن الفلسطينيين في الداخل المحتل، لم يفوتوا أي فرصة للتعبير عن هويتهم وانتمائهم الفكري والسياسي. وقد عدت إسرائيل ذلك تهديد لوجود كيانها ، وهو ما يمكن فهمه عند النظر إلى الواقع الديموغرافي الذي يشير إلى قدرة الفلسطينيين على إحداث تغيير فعّال إذا توفرت الظروف المناسبة، سواء كانت خارجية أو داخلية. علاوة على ذلك، امتلك الفلسطينيون قدرة على مواكبة تطور الوعي الوطني والإنجازات في مجالات التحركات والاحتجاجات والإضرابات [٧]. على الرغم من ذلك، أصبح الفلسطينيون الذين بقوا في إسرائيل بعد حرب عام ١٩٤٨م، والذين لم يتعرضوا للنزوح أو الطرد من أراضيهم، مواطنين إسرائيليين بشكل رسمي. ومع ذلك، قامت إسرائيل بإدارتهم وفقاً لقوانين الطوارئ التي ورثتها من الانتداب البريطاني، والتي صدرت في عام ١٩٤٥م، مما أدى إلى حرمانهم من حقوقهم المدنية[٨].

من الواضح أن السلطات الإسرائيلية عملت على إنهاء الوجود الفلسطيني في الأراضي التي احتلتها، مستخدمة مجموعة متنوعة من الوسائل والأساليب. وقد شملت هذه الوسائل الاستناد إلى قوانين الانتداب البريطاني، لتحقيق مصالحها الاستيطانية، وتعزيز الاحتلال، ومنع إقامة دولة فلسطينية في المستقبل.

لم تأخذ الحكومة الإسرائيلية بعين الاعتبار مشاعر ومصالح الفلسطينيين، فيما يتعلق بالأراضي، حيث قامت بجهود كبيرة للسيطرة على الأراضي العربية. وقد أصدرت مجموعة من القوانين لتحقيق ذلك الهدف، مما جعل الأراضي ملكاً لإسرائيل، ومنعت بيعها لغير اليهود. وبموجب هذه القوانين، استولت على العديد من القرى الفلسطينية، تحت ذرائع متعددة منها (أسلوب تنظيف الأراضي من بقايا القرى الفلسطينية المهجورة يتضمن تدمير المباني وتسهيل السيطرة على المنطقة، وذلك تحت ذريعة أن مثل هذا المنظر يثير تساؤلات غير مرغوب فيها من قبل السياح ويؤثر على جمالية المكان). كما تم حرمان الفلسطينيين من الحصول على تراخيص البناء، أو فرض شروط صارمة للحصول على مثل تلك التصاريح. علاوة على ذلك، استخدمت القوة لإزالة العديد من المباني التي تعود للفلسطينيين، تحت مختلف الذرائع والحجج [٩]. بعد ذلك، تم تطبيق وسائل رقابة عليهم بهدف استنزاف ما تبقى من مواردهم من جهة، وتعزيز السيطرة السياسية عليهم، ومنعهم من التنظيم السياسي القومي من جهة أخرى. كما تم فرض الهيمنة الفكرية الصهيونية، وزرع الخوف من الأجهزة الأمنية[١٠]. استناداً إلى تلك المعطيات، عاش الفلسطينيون داخل حدود إسرائيل في ظروف من العزلة التامة وتحت إجراءات صارمة، كما سعت إسرائيل إلى القضاء على الهوية العربية، ودمج العرب في الكيان الإسرائيلي من خلال عملية تهويدهم أي إضفاء الطابع اليهودي على حياة الفلسطينيين إدارياً وديموغرافياً وسياسياً. وقد تعاملت معهم كمجموعات طائفية، بدءاً من تجنيد أبناء الطائفة الدرزية وإنكار

عروبتهم، وصولاً إلى تصنيف العرب جميعاً كأقليات، رغم أنهم في الواقع يمثلون طوائف دينية[١١].

ولضمان إحكام السيطرة على المواطنين العرب، أصدرت السلطات الإسرائيلية قراراً بفرض نظام الحكم العسكري على الفلسطينيين، الذين بقوا في منازلهم. وعاش الفلسطينيون المتبقين في وطنهم تحت الحكم العسكري رسمياً، منذ وقوع الاحتلال عام ١٩٤٨م وحتى نهاية عام ١٩٦٦م[١٢]. بموجب النظام العسكري الذي فرضته إسرائيل في فلسطين، تم تقسيم القرى العربية إلى مناطق مغلقة، مما منع السكان العرب من التنقل بين هذه المناطق إلا بتصريح من الحاكم العسكري. وقد اتبعت السلطات الإسرائيلية سياسة استعمارية قديمة تعرف بـ "فرِّق تسد"، حيث عملت على تعزيز الانقسامات الداخلية بينهم، استناداً إلى الدين واستخدام الطائفية القبلية والمنطقة الجغرافية. ونجحت هذه السلطات في تفتيت الأقلية العربية، وتقليل التواصل والتفاعل الاجتماعي بينهم، مما أدى إلى تعزيز الهويات التقليدية الضيقة، وخاصة العشائرية، في حين تراجعت الهوية الوطنية الفلسطينية[١٣]. بررت الحكومة الإسرائيلية إنشاء ذلك النظام بالقول إن الأقلية العربية المتبقية في الأراضي المحتلة، التي كانت تتكون من (١٥٠) ألف نسمة فقط، أي مايعادل ١٢% من إجمالي السكان، شكلت تهديداً لوجود إسرائيل. وقد استدعى ذلك مراقبتهم وتقييد تحركاتهم من قبل الجيش الإسرائيلي. وأوضح رئيس الوزراء ديفيد بن غوريون(David Ben–Gurion)[١٤]، في خطاباته أمام الكنيست (Kneset)، أن وجود العرب في إسرائيل يمثل تهديداً أمنياً أكبر من "العدو العربي الخارجي". بناءً على ذلك، عد قادة إسرائيل الحكم العسكري وسيلة أساسية لضمان المراقبة الدقيقة للمواطنين العرب والسيطرة عليهم، ومنع تنظيم المجتمع على المستوى الوطني، واستبعاد العرب من مختلف مجالات الحياة الوطنية، وتعزيز خطتهم لتهويد البلاد [١٥].

ومع مرور الزمن أصبح النظام العسكري أحد الأسس الرئيسية في السياسة الإسرائيلية، تجاه العرب الذين يعيشون في مناطق الفلسطينية المحتلة، حيث أثر بشكل كبير على جميع جوانب النشاط الإسرائيلي لهذا الإطار. حدد هذا النظام معالم الوجود العربي في إسرائيل، ومنح السلطات صلاحيات واسعة تمكنها من ممارسة الاستبداد المطلق، من خلال مصادرة أراضي العرب وإعلان مناطق سكنهم كمناطق مغلقة. كما فرض قيوداً على حرية التنقل عبر نظام تصاريح، يمنح أو يرفض تحت ذريعة الاعتبارات الأمنية، فضلاً عن فرض الإقامة الجبرية، والاعتقال الإداري لمدة غير محددة دون أسباب واضحة أو محاكمات. يجبر العرب على المثول أمام المحاكم العسكرية دون حق الاعتراض، ويفرض حظر التجول وعمليات التفتيش والتدقيق في الهويات، مما شكل انتهاكا صارخا للحياة اليومية[١٦]، كما تميزت الإدارة العسكرية بتطبيق

إجراءات قمعية صارمة ضد حرية التعبير، والتجمع السياسي، وحق الملكية، والسفر. واتسمت بالتمييز في مختلف جوانب الحياة. وفقاً للوائح العسكرية الشاملة، إذ قام الحكام العسكريون بفرض عمليات إغلاق لبعض المناطق، واشتراط الحصول على تصاريح للدخول والخروج منها، وفرض حظر التجوال، واحتجاز الأفراد تحت الحراسة العسكرية، علاوة على مصادرة الممتلكات وترحيل الأفراد دون إمكانية الاستئناف(١٧).

وهكذا استطاعت المؤسسة الصهيونية خلال مدة الحكم العسكري من إقامة نظام متكامل للسيطرة على عرب ٤٨، اعتمد على آليات متقدمة هدفت إلى المراقبة والتحكم. تضمنت تلك الآليات الفصل والتجزئة والتركيز والسيطرة والتبعية، علاوة على تجنيد العملاء، وزرع الانقسام والفرقة بينهم. كما فرضت الجنسية الإسرائيلية عليهم، واستخدمت أساليب أخرى تهدف إلى القمع والتضييق لدفعهم نحو الرحيل، والتي تجسدت في أساليب عسكرية قمعية (١٨).

يبدو أن السياسة الإسرائيلية التي اعتمدت على التهجير والتقسيم والتفريق، كانت موجهة نحو منع العرب من التوحد وإشغالهم بقضاياهم الداخلية بدلاً من القضايا المصيرية. وقد تم استخدام نظام الحكم العسكري كأداة لتعزيز تلك السياسة، من خلال منع عودة المهجرين إلى أراضيهم، وزيادة تبعية من تبقى من الفلسطينيين للمؤسسات الحكومية الإسرائيلية.

من الضروري الإشارة إلى أن الحكم العسكري كان يركز جهوده على إبقاء الفلسطينيين مرتبطين بالمراكز المدنية اليهودية من الناحيتين الاقتصادية والخدمية. كما تم منع تجنيد الشباب العربي في الجيش، حتى لا تعد الخدمة العسكرية وسيلة للوصول إلى المؤسسات الحكومية. وقد عانى الفلسطينيون في الداخل من التمييز في الميزانيات وفي جميع مجالات الحياة، حيث تم العمل بشكل منظم ودؤوب على إبعادهم عن المشاركة في تخطيط المشاريع المختلفة وشؤون حياتهم. علاوة على ذلك، سعى الحكم العسكري إلى عرقلة تطور رأس المال العربي من خلال اعتماد سياسة فرق تسد، والتعامل مع الفلسطينيين كطوائف وأقليات، مما أدى إلى التمييز بينهم وملاحقتهم سياسياً، ومنع ظهور قيادات عربية أو تشكيل هوية وطنية أو قومية (١٩).

كانت سياسة الحكومة الإسرائيلية، التي تم تنفيذها من خلال الحكم العسكري، تهدف إلى تقسيم السكان العرب إلى طوائف ومناطق. حيث تم السماح لكل زعيم طائفة بالتعامل مع القضايا الطائفية دون الانخراط في القضايا العربية العامة. كما تم منح القرى العربية صفة البلدية بهدف خلق أجواء من التنافس في انتخابات السلطة المحلية، وهذا أدى إلى تعميق الانقسام داخل القرى نفسها. وقد حالت سياسة التقسيم الطائفي وزرع الخلافات العائلية في القرى، دون توحد العرب في كيان واحد. وكان الحكم العسكري هو الأساس الذي انطلقت منه، مختلف أنشطة أجهزة الدولة في القطاع العربي، حيث فرض سيطرته الكاملة والمطلقة، مما جعل

المواطن العربي يشعر بأنه مرتبط بالحكم العسكري في جميع جوانب حياته اليومية. واستطاع الحكم العسكري إدارة شؤون عدد كبير من السكان، من خلال استمالة بعض الشخصيات (مثل المخاتير والمشايخ وزعماء القبائل والعائلات) لتمثيل العرب أمام الحاكم العسكري [٢٠].

انتهت مدة الحكم العسكري في نهاية عام ١٩٦٦م، وتم تفكيكه ونقل صلاحياته القمعية إلى أجهزة الشرطة وجهاز المخابرات. واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٦٨م، حيث تم إلغاء العمل بقوانينه وأنظمته. ومع ذلك، واصلت السلطات الإسرائيلية استخدام بعض الأساليب القمعية، التي كانت متبعة خلال تلك المدة. كما عملت على تطوير وسائل وسياسات جديدة، تهدف إلى السيطرة على فلسطينيي ٤٨، وتهميشهم، ودفعهم نحو الهجرة، فضلاً عن تعزيز التبعية الاقتصادية للأغلبية اليهودية[٢١].

على الرغم من انتهاء العمل بنظام الحكم العسكرية في عام ١٩٦٦م، إلا أن آثارها القمعية ظلت واضحة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفلسطينيين في إسرائيل. بالنسبة للمواطنين العرب، فقد اتسمت الفترة من عام ١٩٦٧م وحتى الوقت الحاضر، بزيادة التهميش السياسي[٢٢]. واحتلال بقية الأراضي الفلسطينية، وتم الاستعانة بوسائل متنوعة للسيطرة والرقابة. بعض هذه الوسائل كانت تُستخدم بشكل مكثف خلال فترة الحكم العسكري، مثل أنظمة الطوارئ. وقد تنوعت هذه الوسائل بين فرض الهيمنة الفكرية، واستخدام الآليات القانونية وأنظمة الطوارئ لتجريم ونزع الشرعية عن الخطابات، التي تعارض طبيعة إسرائيل كدولة يهودية في جميع هذه المراحل [٢٣]. يبدو أن إلغاء نظام الحكم العسكري كان جزءًا من سياسة إسرائيلية جديدة تهدف إلى دمج الفلسطينيين بصورة شكلية في الحياة العامة في إسرائيل، مع السيطرة عليهم من خلال وسائل متنوعة تتناسب مع طبيعة المرحلة الجديدة.

وقد ساهم هذا التغيير في تعزيز التواصل والتفاعل الاجتماعي بين مختلف الفئات، مما زاد من وعي المواطنين العرب بقضاياهم المشتركة، خصوصاً فيما يتعلق بمصادرة الأراضي وسياسات التمييز، التي تمارسها السلطات الإسرائيلية ضدهم في مجالات متعددة[٢٤]. يعد التمييز الذي نفذته الحركة الصهيونية تجسيداً لسياسات إسرائيل، وهو أحد المبادئ الأساسية للصهيونية كحركة قومية يهودية، تسعى لإنشاء دولة يهودية مخصصة لليهود فقط. وعكس هذا التوجه الرغبة في فصل الفلسطينيين وطردهم، مع الحفاظ على نقاء الدولة اليهودية من غير اليهود. واعتبر الفصل هو المبدأ الذي ينظم المشروع الاستيطاني بشكل شامل داخل إسرائيل[٢٥]. إن التمييز الرسمي القائم على الأساس القومي، يشكل جوهر جميع أشكال التمييز التي يتعرض لها العرب الفلسطينيون في إسرائيل. وهو السبب الجذري الذي عانى منه الفلسطينيون في البلاد، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي. وبالتالي، فإن التعريف الرسمي لإسرائيل كدولة يهودية

قد أوجد حاجزاً أيديولوجياً قوياً، يمنع تحقيق المساواة الكاملة للمواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل[٢٦]. من المرجح أن تكون السياسة التمييزية التي اتبعتها الحكومة الإسرائيلية تجاه عرب ٤٨ قد نالت رضا وتأييد الجمهور اليهودي لأسباب أيديولوجية ودينية، لتفضيلهم على بقية مكونات المجتمع الإسرائيلي، وهذا الأمر ينافى مبادئ الديمقراطية التي طالما نادت بها إسرائيل.

المبحث الثاني: سياسة إسرائيل الاقتصادية تجاه عرب ٤٨

شهد الاقتصاد اليهودي في فلسطين نمواً ملحوظاً وتطوراً كبيراً، خلال مدة الانتداب البريطاني، حيث كان الناتج القومي الإجمالي يتضاعف كل خمس سنوات، بينما كان عدد السكان اليهود يتضاعف كل ثماني سنوات. وقد تحقق هذا التقدم الكبير على حساب الاقتصاد العربي في فلسطين. ذلك التغيير في هيكلية الاقتصاد الفلسطيني، الذي جاء لصالح اليهود، أتاح للحركة الصهيونية إنشاء جميع المؤسسات والأجهزة السياسية والعسكرية والاقتصادية اللازمة، لتأسيس إسرائيل[٢٧].

إذ اعتمدت السلطات الإسرائيلية منذ البداية على مجموعة من السياسات والممارسات الاستراتيجية التي تتماشى مع الأهداف العامة للحركة الصهيونية. ومن بين تلك السياسات، استهداف ممتلكات وموارد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، حيث تم استغلالها لخدمة الأهداف اليهودية. كما تم حرمان أولئك المواطنين من العوائد التي ساهموا في إنتاجها. لتحقيق تلك الأهداف، ومن بين تلك السياسات أيضا، فرض نظام الحكم العسكري سابق الذكر تحت ذرائع متنوعة. وتدمير البنية التحتية الاقتصادية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، مما أجبرهم على الاعتماد على الاقتصاد اليهودي. كما تم تحويل معظم العمالة الفلسطينية في إسرائيل إلى قوة عاملة رخيصة، مثلت احتياطياً للسوق الإسرائيلية، إذ كانوا يدفعون الضرائب المفروضة عليهم، دون الحصول على الخدمات المناسبة في مناطق سكنهم، إلى جانب حصار القرى والمدن الفلسطينية المحتلة [٢٨]. لذا، انحصر نشاط العامل العربي في السنوات العشر الأولى بعد تأسيس إسرائيل، بالأعمال ذات الأهمية القليلة والمُهينة، والتي كان العامل اليهودي يتجنبها، مثل العمل في المجاري، والتنظيف، والحراسة، والبناء. وكانت هذه الأعمال تتطلب جهداً بدنياً كبيراً، لكنها لم تكن توفر دخلًا كافياً. علاوة على ذلك، ظلت العديد من فرص العمل مغلقة أمام العمال أو الموظفين العرب[٢٩].

استندت السياسة الإسرائيلية في جوهرها إلى التمييز العرقي، حيث لا يعامل الفلسطينيون على قدم المساواة مع الإسرائيليين. إذ عدت السكان العرب فئة ذات أهمية قليلة مقارنة بالسكان اليهود في إسرائيل. نتيجة لتلك السياسة ، أصبح الفلسطينيون ضحايا محرومين من حقوقهم في

مختلف جوانب الحياة. ولم تقتصر أساليب الحركة الصهيونية على الاحتلال والإجلاء واغتصاب الأراضي، بل أصبح التمييز الواضح في معاملة السكان، أحد أبرز مظاهر هذه السياسة. إذ تعتبر إسرائيل الفلسطينيين مواطنين من الدرجة الثانية، وتتعامل معهم وفقاً لهذا التصنيف، مما عرضهم لمختلف أشكال الاضطهاد والتمييز[٣٠].

تمكنت السلطات الإسرائيلية خلال مدة الحكم العسكري من فصل الأقلية العربية في إسرائيل عن حركات التحرر العربي التي كانت نشطة في المنطقة خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين. ومع ذلك، لم تنجح في دفع العرب إلى مغادرة أراضيهم واللجوء إلى الدول العربية. بل على العكس، شهدت أعدادهم زيادة ملحوظة، وأصبح لهم تأثير سياسي معين، و بدئوا يسعون نحو بناء هويتهم المستقلة وتطوير تعبيرهم السياسي. لذا، أدركت الحكومة الإسرائيلية أنه من مصلحتها عدم ترك تطور العرب يسير بمعزل عن المصالح الإسرائيلية. ومن ثم، بدأ يظهر اهتمام متزايد بالوضع الاقتصادي للعرب، حيث جرت محاولات بسيطة لدمجهم في الاقتصاد الإسرائيلي. ففي أواخر الستينات، بدأت الهستدروت (The Histadrut)[٣١]، تقبل العرب كأعضاء في الاقتصاد الإسرائيلي[٣٢]. أن التمييز الذي تمارسه الحكومة الإسرائيلية والشركات والمؤسسات اليهودية يعود إلى تاريخ تأسيس إسرائيل في عام ١٩٤٨م. فقد أدخل المستوطنون الصهاينة الأوائل مفهوم "العمالة اليهودية" (Jewish labor) إلى فلسطين، ليصبح هذا المفهوم أحد الركائز الرئيسية للحركة الصهيونية. واستمرت هذه السياسة على مر السنوات، حيث تم تقييد العمالة الفلسطينية بشكل كبير، من خلال تصنيفهم في مجالات اقتصادية محددة [٣٣].

عارض ممثلو العمال اليهود إدخال العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل المنظم في اسرائيل، مما أثر سلباً على مستوى الأجور التي يتقاضاها العامل الفلسطيني مقارنة بنظيره اليهودي، ففي بعض الأحيان، كان العمال العرب يتقاضون أقل من نصف الأجر الذي يحصل عليه اليهود عن نفس العمل. على سبيل المثال، في عام ١٩٥٢م، كان العمال العرب غير المهرة يتقاضون جنيهاً إسرائيلياً واحداً عن كل يوم عمل في إدارة الأشغال العامة، بينما كان العامل اليهودي الذي يقوم بنفس العمل وفي نفس الدرجة يتقاضى (٢.٦٣) جنيهاً إسرائيلياً. وبالمثل، كان العامل العربي الماهر، مثل عامل البناء، يحصل على (٢.٥) جنيهاً إسرائيلياً في اليوم، في حين كان نظيره اليهودي يتقاضى (٣.١٤) جنيهاً إسرائيلياً. وقد كانت الحكومة الإسرائيلية هي المسؤولة عن فرض هذا التمييز ضد العمال العرب [٣٤].

من الواضح أن إسرائيل سعت إلى تقويض الاقتصاد الفلسطيني، من خلال القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع، والسيطرة على الركائز الأساسية للاقتصاد مما دفع

الفلسطينيين النازحين داخلياً نتيجة النكبة وتبعاتها إلى البحث عن فرص عمل شاقة في المستوطنات الإسرائيلية رغم تدني الأجور.

علاوة على ذلك عانت المناطق والقرى الفلسطينية من نقص كبير في المصانع والمشاريع الصناعية، كما غاب التخطيط اللازم لتطوير مثل تلك المشاريع. حتى الوزارات الحكومية كانت تميز في توظيف المواطنين الفلسطينيين، حيث كانت تقبل عدداً قليلاً جداً منهم. واستمرت الضغوط من قبل الحاكم العسكري في هذا السياق لإبعاد العمال الفلسطينيين عن المنافسة مع العمال اليهود[٣٥]. من الضروري هنا الإشارة إلى أن المجتمع العربي في إسرائيل كان يعتمد بشكل رئيسي على الزراعة منذ عهد الانتداب البريطاني، ورغم التغيرات التي طرأت على هذا المجتمع في السنوات اللاحقة، نتيجة انتقال السكان من القرى إلى المدن ورغبة الشباب العربي في الابتعاد عن العمل الزراعي، إلا أن الزراعة ظلت تشكل جزءاً مهماً من حياة العديد من الأفراد. وبقي عدد كبير من العرب في إسرائيل يعملون في هذا القطاع، ويعتبرونه مصدراً أساسياً لرزقهم. ومع ذلك، فقد واجهت التنمية الزراعية العربية العديد من التحديات[٣٦] تمثلت بقيام السلطات الإسرائيلية بمصادرة مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة، وبدأت في تطبيق سياسة زيادة الضرائب المفروضة على الأرض، بهدف دفع الفلاحين الفلسطينيين للتخلي عن أراضيهم. الأمر الذي اجبر بعض الفلاحين على بيع أرضيهم لتخلص من الضريبة المرتفعة، والبعض الآخر تم مصادرة أراضيهم لعدم قدرتهم على دفع المبلغ المطلوب. علاوة على ذلك، أصدرت إسرائيل قرارات تصنف بعض المناطق القروية كمدن، مما أدى إلى زيادة الضرائب المفروضة على الأراضي في تلك المناطق. وغالباً ما حددت الحكومة الإسرائيلية تقديرات مرتفعة لأسعار الأراضي التي يمتلكها الفلسطينيون، مما رفع قيمة الضرائب المستحقة على تلك الأراضي [٣٧].

من الواضح أن الحكومة الإسرائيلية اتبعت سياسة صارمة تجاه فلسطينيي ٤٨، حيث كان فرض الضرائب والغرامات المرتفعة يهدف إلى حرمانهم من الموارد المالية والاقتصادية التي يمكن أن تساهم في تحسين مستوى معيشتهم أو تعزيز مكانتهم الاجتماعية. وبالتالي، يبقى الفلسطينيون مشغولون في تأمين متطلبات حياتهم، مما يمنعهم من التفكير في رفاهيتهم العامة أو حقوقهم السياسية في وطنهم.

من هذا المنطلق سعت إسرائيل إلى تدمير المجتمع الفلسطيني الريفي من خلال القضاء على الاقتصاد التقليدي الذي يعتمد على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل. وأدى فقدان الأراضي إلى تحويل الفلاحين في القرى إلى عمال غير مهرة في الاقتصاد الإسرائيلي، مما جعلهم يعتمدون بشكل أساسي على هذا الاقتصاد [٣٨]. تماشيا مع ماتم ذكره، اجبر الفلسطينيون على الاندماج

في الاقتصاد الإسرائيلي، لكن الدافع الرئيسي وراء هذا التحول لم يكن التطور الطبيعي للاقتصاد المعقد، بل سياسة مصادرة الأراضي العربية التي انتهجتها الحكومة الإسرائيلية منذُ البداية. تلك السياسة أدت إلى إجبار أعداد كبيرة من القرويين العرب على البحث عن مصادر رزق خارج قراهم، مما أسفر عن تراجع نسبة العرب العاملين في الزراعة[٣٩]. وأصبح الفلاحون الفلسطينيون يعملون كعمال أجراء، حيث تركز عملهم بشكل رئيسي في قطاع البناء داخل المستوطنات اليهودية، حيث وصلت نسبتهم إلى حوالي ٥٥%. وقد أسفر هذا التحول، الذي رافقه تعرضهم لأشكال متنوعة من التمييز في سوق العمل، عن إضعاف هويتهم المرتبطة بمجموعاتهم التقليدية مثل العشيرة ، مما أدى إلى تعزيز هويتهم كجزء من الشعب الفلسطيني[٤٠].

من جانب آخر استثمرت إسرائيل مبالغ ضخمة في التنمية الزراعية في القطاع اليهودي، حيث كانت نسبة الأراضي العربية المستغلة أو المروية لا تتجاوز ٠.٦% عام ١٩٦٤م، مقارنة بـ ٣٠% من الأراضي اليهودية. نتيجة لذلك، وبسبب ممارسات تمييزية أخرى، تأثرت الزراعة العربية بشكل كبير، حتى لم تعد قادرة على منافسة الزراعة اليهودية. وبالتالي، تم دفع العرب قسراً للخروج من القطاع الزراعي إلى مجالات عمل أخرى. ورغم أن هذا الأمر أدى إلى تدهور الحياة القروية، إلا أنه ساهم في الحفاظ على دور القرية كحامية. فقد ساهم الإحساس بعدم الأمان في العيش في دولة معادية، والتمييز العنصري الذي تعرض له العرب خارج قراهم، بالإضافة إلى استخدام سلاح حظر التجول من قبل الحكم العسكري في القطاع العربي، في منح القرية دوراً متجدداً في حياة المجتمع [٤١].

كما تجلت مظاهر التمييز العنصري ضد الفلسطينيين في حرمانهم من فرص العمل في مجالات اقتصادية متنوعة تحت ذريعة الأسباب الأمنية. وتعد هذه الأسباب في الخطاب السياسي الإسرائيلي غير ثابتة، مما يتيح إساءة معاملة المواطن الفلسطيني في مجالات عدة. علاوة على ذلك، يتم تحديد أماكن تواجدهم وتنقلاتهم واستخدامهم للطرق ونشير هنا إلى أن السلطات الإسرائيلية أنشأت طرقا خاصة حول بعض المدن تستخدم من قبل اليهود فقط، ويمنع على العربي الفلسطيني استخدامها، بل عليهم تجنبها وتحاشيها، ويسمي الفلسطينيين هذه الطرق بـ(طرق التمييز العنصري)[٤٢]. كما اتبعت السلطات الإسرائيلية سياسة تمييزية ضد المواطنين الفلسطينيين في تخطيط مشاريع التنمية وتوزيع الأموال اللازمة لتنفيذها. واستبعادهم من المراكز الحيوية التي تؤثر في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية. وبذلت تلك السلطات جهوداً كبيرة لمنع أولئك المواطنين من بناء ثروة اقتصادية تساعدهم في تحسين أوضاعهم، ومن استغلال ما تبقى لديهم من ممتلكات وثروات، أو ما يمكنهم جمعه من أموال عبر العمل أو استغلال بعض

الثغرات في السياسة الرسمية. وقد تم ذلك من خلال تشريع القوانين التي تقيد النشاط الاقتصادي الفلسطيني، بينما دعمت وعززت من امتيازات الاقتصاد اليهودي [٤٣].

أن الاستراتيجية الإسرائيلية كانت تهدف إلى الحفاظ على المستوطنات لتحقيق أقصى قدر من التوسع في السيطرة على الأراضي والموارد الاقتصادية في المناطق المحتلة بعد حرب عام ١٩٦٧م. وقد أدى تحكم إسرائيل في مصادر المياه والكهرباء، إلى جانب زيادة نشاطها الاقتصادي واستثماراتها في المستوطنات والمناطق الصناعية العربية، إلى ظهور نظام مماثل لنظام التمييز العنصري[٤٤]. من جهة أخرى، شهد المجتمع الريفي العربي، الذي يضم غالبية من عرب الداخل الإسرائيلي، تغييرات ملحوظة. على الرغم من أن القرى العربية قد استفادت من تحسينات أساسية مثل توصيل شبكات المياه والكهرباء، وتعبيد الطرق، وبناء المدارس، إلا أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي انخفضت بشكل كبير، بينما ارتفعت نسبة العاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى سواء في القرى أو المدن الكبرى. فقد بلغت نسبة العاملين خارج مناطق سكنهم في عام ١٩٨٤م (٥٢.٧ %). ورغم الإنجازات الاقتصادية التي حققها عرب ٤٨، إلا أنها لم تخفف من مشاعر الإحباط، بل زادتها، حيث تزايدت مطالبهم بالإصلاح والمساواة مع بقية فئات المجتمع الإسرائيلي[٤٥].

على الرغم من التحسن المستمر في مستوى المعيشة لدى العرب على مر السنين، إلا أن الفجوة بينهم وبين المجتمع اليهودي بقيت عميقة ولم تتقلص. يمكن القول إن الوسط العربي في إسرائيل لم يشهد تطوراً اقتصادياً ملحوظاً، حيث فقدت هذه الفئة مقوماتها الزراعية نتيجة سلسلة من مصادرات الأراضي التي انتقلت إلى المجتمع اليهودي. علاوة على ذلك، لم تقم الحكومة الإسرائيلية بتشجيع أو المبادرة لتطوير بنية صناعية في الوسط العربي[٤٦]. نتيجة لذلك، اضطر العمال العرب إلى البحث عن فرص عمل خارج مناطق سكنهم بسبب عدم توفرها هناك. وبالتالي، اضطر العديد منهم إلى قطع مسافات طويلة يومياً للوصول إلى أماكن عملهم، مما أدى إلى فقدان الوقت والمال وراحة البال. إذ قضى الكثير منهم لياليهم في مواقع العمل البعيدة، حيث كانت الظروف المعيشية سيئة للغاية، ولا يعودون إلى منازلهم إلا مرة واحدة في الأسبوع، أو حتى مرة في الشهر. يمكننا أن نطلق عليهم "العمال المتجولين" (Itinerant workers) ، وهم يمثلون نصف إجمالي القوى العاملة العربية في إسرائيل [٤٧].

المبحث الثالث: سياسة إسرائيل العنصرية تجاه الفلسطينيين في مجال التعليم.

يعد نظام التعليم والسياسة التعليمية التي تعتمدها دول العالم من العوامل الرئيسية التي تؤثر في تخصيص وتوزيع الحقوق والموارد بين الأفراد والجماعات. إذ يمثل التعليم أداة أساسية في بناء الإنسان، وتعزيز الوعي، واكتساب المعرفة. لذلك، يُنظر إلى التعليم في العديد من الدول

المتقدمة كفرصة حقيقية تُمنح لكل فرد لإظهار قدراته وفتح آفاق جديدة للحراك المهني والاقتصادي. فكلما ارتفعت مستويات التعليم التي يحصل عليها الفرد، زادت توقعاته لتحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية أكبر، مما ينعكس أيضاً على المجموعة التي ينتمي إليها، ويعزز من عملية التقدم والازدهار[٤٨].

من هذا المنطلق، سعت إسرائيل منذُ تأسيسها إلى تطوير نظام التعليم والتربية العربي في البلاد، بهدف إعادة تأهيل الأقلية العربية الفلسطينية المتبقية، وإضعاف هويتهم الفلسطينية وتعزيز هويتهم الإسرائيلية. وقد تم ذلك من خلال المعايير السياسية والأمنية التي فرضها نظام الحكم العسكري على هذه الأقلية حتى عام ١٩٦٦م. ورغم التغيرات في البنية الإدارية الرسمية، استمر إرث استخدام التعليم كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية، مما أثر على التجربة التعليمية للطلاب من المواطنين الأصليين العرب الفلسطينيين في إسرائيل[٤٩]. إذ عدت القوانين الإسرائيلية السكان العرب في إسرائيل "مواطنين إسرائيليين"، مما يعني أنهم يخضعون لنفس القوانين التي تنطبق على الإسرائيليين. وقد شكلت قوانين التعليم التي صدرت في عامي ١٩٤٩م و١٩٥٣م الأساس الذي بني عليه النظام التعليمي العربي في إسرائيل. إذ هدفت تلك القوانين إلى تشكيل جيل من العرب الإسرائيليين يفتقد إلى ثقافته وقيمه العربية. وقد أشار وزير المعارف والثقافة الإسرائيلي خلال استضافته في لجنة المعارف الإسرائيلية في الكنيست إلى أهمية توفير تعليم للعرب يعزز ولاءهم لإسرائيل[٥٠]. مع مرور الزمن، أدركت إسرائيل أن الحكم العسكري بجميع جوانبه، والجيش بكل أسلحته، لا يمكنهما بمفردهما تحقيق جميع أهداف الحركة الصهيونية. لذا، كان من الضروري اعتماد أسلوب آخر يعتمد على الإقناع المستند إلى العقل والمنطق، ليعمل جنبا إلى جنب مع تلك الوسائل. وبناءً على ذلك، وضعت إسرائيل سياسة تعليمية مستمدة من تعاليم الحركة الصهيونية، حيث كانت المناهج التعليمية هي الأداة الرئيسية لهذه السياسة، وخاصة مناهج الاجتماعيات (التاريخ، الجغرافيا، التربية الوطنية). وكانت أولى الخطوات التي اتخذتها إسرائيل في هذا السياق هي تطبيق السياسة العنصرية في سياستها الداخلية تجاه الأقليات وغير اليهود في البلاد، خاصة فيما يتعلق بالسياسة التعليمية[٥١]. استناداً لما سبق، أقرّ الكنيست قانون التعليم الإلزامي في عام ١٩٤٩م، الذي ينص على تحمل إسرائيل مسؤولية توفير التعليم الإلزامي المجاني لكل طفل في البلاد من سن الثالثة حتى الخامسة عشرة في مؤسسة تعليمية معترف بها، بغض النظر عن خلفيته الاقتصادية أو العرقية أو القطاعية. ومع ذلك، فإن مسؤولية صيانة المؤسسات التعليمية الرسمية تقع على عاتق الحكومة والسلطة التعليمية المحلية بشكل مشترك. كما يحق للآباء اختيار أحد الاتجاهات التعليمية المعترف بها لأبنائهم[٥٢]. كما تعهدت الحكومة بتأمين المعلمين وتدريبهم ودفع رواتبهم، بالإضافة إلى إعداد المناهج الدراسية. في المقابل، كانت

السلطات المحلية مسؤولة عن توفير المباني والأثاث وصيانة المؤسسات التعليمية وتوفير المستلزمات الأساسية لها [٥٣].

ومن هذا المنطلق اعتمدت الحكومة الإسرائيلية على جهاز التعليم الفلسطيني في إسرائيل كوسيلة للسيطرة الفكرية، حيث أثرت على المواطنين الفلسطينيين في مجالات السياسة والثقافة والاقتصاد والاجتماع. وقد تجسدت السياسة التعليمية الإسرائيلية الموجهة نحو المواطنين في الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة الإسرائيلية، والتي هدفت إلى طمس الوعي الاجتماعي والهوية الوطنية، وتغييب التاريخ، والسيطرة على الذاكرة الجماعية للمجتمع الفلسطيني [٥٤]. نتيجة لذلك تعرض العرب في إسرائيل إلى التهميش والإهمال في السياسات الحكومية المتعاقبة، حتى بعد إلغاء نظام الحكم العسكري. وعلى الرغم من أن السلطات الحكومية أنشأت المزيد من المدارس في المجتمع العربي في مناطق مختلفة من البلاد، إلا أن إنهاء الحكم العسكري لم يحدث بالضرورة إلى تغييراً في النظام التعليمي في إسرائيل. لأنه لم يتحقق التساوي بين جهازي التعليم العربي واليهودي، بل على العكس، فقد ازدادت الفجوة بينهما[٥٥].

مما لاشك فيه أن إسرائيل سعت إلى إيجاد وسيلة لطمس هوية العرب وإلغائها، وبتالي إنهاء انتمائهم القومي العربي واستبداله بولاء جديد للصهيونية. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت إسرائيل سياسة تعليمية تتمثل في إنشاء نظام تعليمي منفصل خاص بالعرب، تحت إدارة يهودية، يختلف تماماً عن نظام التعليم المخصص لليهود. كانت المهمة الأساسية لهذا النظام هي إنتاج جيل عربي خاضع وغير قادر على التأثير داخل إسرائيل، ليكون مجرد مصدر للعمالة الرخيصة. ولهذا السبب، تم حرمانه من العديد من الاتجاهات الحديثة والتسهيلات المادية الضرورية، بينما يُعطى اليهود الفرصة للقيام بالمهام القيادية[٥٦].

إن إنشاء نظام تعليمي منفصل للطلاب الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية أتاح لإسرائيل تنفيذ نظام تعليمي عام، يفتقر إلى العدالة. ويمكن ملاحظة هذا النوع من التمييز المؤسسي بوضوح عند النظر إلى تدني جودة التعليم، وعدم المساواة في التمويل وتوزيع الموارد على التعليم الفلسطيني في إسرائيل منذُ عام ١٩٤٨م. حيث أشارت الإحصائيات إلى أن الميزانية المخصصة للطالب الفلسطيني قلت بنسبة تتراوح بين ٧٨% و٨٨% عن تلك التي خصصت للطالب اليهودي الإسرائيلي[٥٧]. ظهر هذا التفاوت في التمويل في عدة مجالات، مثل تخصيص الموارد، بما في ذلك البنية التحتية المادية، والفصول الدراسية، وساعات التدريس، وساعات الإثراء. كما لم يتم الاعتراف رسمياً بهوية الأقلية الوطنية العربية الفلسطينية في إسرائيل وثقافتها، واستبعدت قيادتها من عملية صنع السياسات التعليمية [٥٨].

لقد ساهم الدعم الحكومي غير المتكافئ في التعليم العربي الفلسطيني في حدوث فجوات كبيرة في الأداء بين الطلاب العرب الفلسطينيين واليهود. وفقاً لتقرير صادر عن منظمة مراقبة حقوق الإنسان حول التمييز ضد الأطفال العرب الفلسطينيين في إسرائيل، فإن معدل التسرب المتوسط للطلاب العرب الفلسطينيين، عند بلوغهم سن ١٧ عاماً، يصل إلى ٣١.٧%، بينما يبلغ معدل التسرب للطلاب اليهود ١٠.٤%[٥٩]. إن التمييز المنهجي والمؤسسي في نظام التعليم في إسرائيل أعاق قدرة الطلاب الفلسطينيين على اكتساب المهارات والوعي اللازمين للمشاركة بشكل متساوٍ، سواء كأفراد أو كمجتمع، في مجتمع حر، كما أن نظام التعليم الحكومي تجاهل حقوق واحتياجات وأولويات الطلاب العرب، مما حرمهم من فرصة بناء هوية ثقافية ووطنية إيجابية[٦٠]. فضلا عن حرمان السلطات الإسرائيلية المعنية الأطفال الفلسطينيين من التعليم ما قبل المدرسي، مما أدى إلى اعتماد التعليم الفلسطيني على أساليب تقليدية تركز على الحفظ بدلاً من إنتاج المعرفة. حيث كان التركيز على طرق التعليم التي تعزز من حفظ المعلومات واسترجاعها خلال عمليتي التعليم والتقييم[٦١]. ونتيجة لتلك الاختلافات بين نظام التعليم العربي ونظام التعليم اليهودي، من حيث الأهداف والمبادئ والمناهج الدراسية، تأثر نظام التعليم العربي بشكل كبير بثقافة يهودية مهيمنة ومجموعة من المعايير السياسية، تمثل ذلك بعدم قدرة السكان العرب التأثير في هذه المعايير [٦٢].

من ناحية أخرى، ساهمت الأنظمة التعليمية المنفصلة والبرامج الدراسية المتنوعة في تطور كل من القطاعين اليهودي والعربي بشكل مستقل. كان الهدف الأساسي الذي فرضته السياسة التعليمية الإسرائيلية تجاه العرب هو منعهم من التحول إلى مجموعة واعية قومياً وثقافياً. ولذلك، تم اختيار المعلمين بناءً على مدى ولائهم السياسي، مع تجاهل الكفاءات التي قد تكون محل شك من الناحية السياسية. وقد وصلت عملية تسييس التعليم العربي في إسرائيل إلى مستويات متطرفة، حيث أثرت على جميع المراحل التعليمية، بدءاً من الصفوف الابتدائية وصولاً إلى معاهد إعداد المعلمين، واستخدمت كوسيلة للضغط والتحكم والمكافأة. وفي معظم الحالات، تكون المعايير السياسية هي الأهم في عمليات التوظيف أو الفصل، وفي تقييم المدارس العربية أو سحب الاعتراف بها. وخضعت قرارات هذه الدائرة بشكل أساسي لهذا العامل السياسي أو ذلك[٦٣].

يتضح لنا أن الفجوة في المستويات التعليمية بين الفلسطينيين واليهود تعود إلى السياسات التمييزية التي انتهجتها إسرائيل، مما أثر سلباً على مساهماتهم في هذا المجال. وبالتالي، أصبحت قدرتهم على التصدي لعدم المساواة والتمييز الذي يعانون منه محدودة.

خلاصة القول أن جهاز التعليم العربي في إسرائيل كان قد تعرض للتهميش والمراقبة من قبل السلطات الحكومية منذُ تأسيس إسرائيل. كما واجه هذا الجهاز تمييزاً في توزيع الموارد، وجودة البنية التحتية للمدارس، وعدد الغرف الدراسية وساعات التدريس والتطوير. علاوة على ذلك، لم تحظَ الرواية التاريخية والخصائص الثقافية للأقلية العربية الفلسطينية، باعتراف رسمي من السلطات الإسرائيلية، مما أدى إلى غياب ملامحها ومميزاتها عن المناهج الدراسية. كما تم إقصاء القيادات التربوية العربية الفلسطينية من عملية اتخاذ القرارات وتحديد السياسات التعليمية. ورغم وجود جهاز التعليم العربي منذ عام ١٩٤٨م، إلا أنه لم يصدر أي بيان رسمي يوضح أهداف التعليم العربي طوال أكثر من ثلاثين عاماً[٦٤]. نتيجة لذلك شعرت الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل بالاغتراب في ظل نظام تعليمي صمم لجماعة مختلفة فكرياً عنهم، وبالتالي، كانت هذه الأقلية "حاضرة ومغيبة" في جميع المجالات، وخاصة في المجال التعليمي[٦٥]. من خلال ماتقدم يتبين أن الحكومة الإسرائيلية مسؤولة بشكل مباشر، عن الوضع السيئ والإخفاقات التي عانى منها النظام التعليمي الفلسطيني، نتيجة إتباعها وسائل وإجراءات كان الهدف منها إضعاف هذا النظام وخلق تمايز طبقي بين الطلاب العرب ونظرائهم الإسرائيليين.

الخاتمة

(١) إن السياسة العنصرية التي مارسها اليهود تجاه العرب هي واقعاً قائماً في إسرائيل، وتكمن المشكلة في النظرة التي تبنتها الحكومة الإسرائيلية، والتي تؤثر على السياسات والممارسات على ارض الواقع.

(٢) يتبين من خلال الدراسة أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تجنبت الاعتراف بالمواطنين العرب في إسرائيل كأقلية قومية لحرمانهم من الحقوق الجماعية.

(٣) إن استمرار السياسات التي تبنتها الحكومات الإسرائيلية للحفاظ على تبعية وتهميش العرب في إسرائيل يعود إلى حقيقة أنهم لا يزالون يعدونهم أعداء أو أعداء محتملين.

(٤) يتضح من خلال الدراسة ان نظام التعليم الرسمي في إسرائيل صمم بطريقة منظمة ومخططة للحفاظ على الوضع المتدني للسكان العرب الفلسطينيين في مجالات الثقافة والاقتصاد والمجتمع والسياسة.

(٥) تمتع الفلسطينيون في إسرائيل بمواطنة غير كاملة، مما أدى إلى حرمانهم من العديد من الحقوق مقارنة بنظرائهم من اليهود. وقد نتج عن ذلك تراجع مكانة العرب، مما حرمهم من فرص متكافئة مع اليهود في مجالات الاقتصاد والتعليم والعمل.

(٦) إعاقة التقدم الصناعي في الوسط الفلسطيني، نتيجة الدعم المحدود من الحكومة الإسرائيلية، من خلال تدمير الاقتصاد التقليدي، الذي يعد أحد الأسس الرئيسية التي اعتمد عليها الفلسطينيون في حياتهم اليومية.

الهوامش

(١) مصطفى خليل إبراهيم، الآثار المترتبة على القوانين الإسرائيلية العنصرية والتمييزية ضد فلسطينيي الداخل (٢٠٠٩ – ٢٠١٨)، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات الإقليمية ،كلية الدراسات العليا – جامعة القدس،٢٠١٩ ، ص٢٠.

(٢) محمود ميعاري، هوية الفلسطينيين في إسرائيل: هل هي فلسطينية – إسرائيلية؟، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج ٣، العدد (١٠) ، بيروت، ١٩٩٢، ص٣.

(٣) عبير عبد الرحمن ثابت، مدى تأثير فكرة يهودية الدولة الإسرائيلية على مستقبل القضية الفلسطينية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج١٢، العدد(١)، الشارقة، ٢٠١٥، ص١٦.

(٤) وهبة سيف القدس، فلسطينيو الداخل "١٩٤٨ ، العوامل والظروف والمسار، مديرية الدراسات الاستراتيجية، العدد(٥١)، بيروت، ٢٠٢١ ، ص٢٩.

(٥) إسلام شحدة العالول، التطهير العرقي ضد الشعب الفلسطيني فعل استعماري استيطاني صهيوني محوري ومستمر، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت،٢٠٢٣، ص١٧٠-١٧٤.

(6) Mahmoud Mi'ari, Collective Identity of Palestinians in Israel after Oslo, International Journal of Humanities and Social Science Vol. 1, No. (8); Beirut, July 2011,p.224.

(٧) وهبة سيف القدس، المصدر السابق ،ص٢٩.

(٨) تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)، الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني ومسألة الأبارتايد (الفصل العنصري) فلسطين والاحتلال الإسرائيلي، بيروت، تموز ٢٠١٨، ص٤٧؛ إسلام شحدة العالول، المصدر السابق، ص١٧٠-١٧٤.

(٩) دينا هاتف مكي، المواطنة العربية في إسرائيل، المجلة السياسية والدولية، العدد(١٧)، بغداد،٢٠١٠ ، ص٧٩.

(١٠)نديم روحانا وأريج صباغ خوري، الفلسطينيون في إسرائيل : قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع، مدى الكرمل –المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، حيفا،٢٠١٥، ص١٨.

(١١)عزمي بشارة، العرب في إسرائيل رؤية من الداخل، ط٢ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٤٤.

(١٢) إسلام شحدة العالول، المصدر السابق، ص١٦٨.

(١٣) محمود ميعاري، المصدر السابق، ص ص ٣-٤.

(١٤) ديفيد بن غوريون (١٨٨٦-١٩٧٣م): وُلد في بلدة بلونسك في بولندا، وهاجر إلى فلسطين عام ١٩٠٦. كان له دور بارز في تأسيس الهستدروت، حيث تولى رئاسته بين عامي(١٩١٢ – ١٩٣٢) ، ساهم في تأسيس حزب الماباي في عام ١٩٣٠م ، وبرز كزعيم للحركة الصهيونية في الثلاثينيات بعد أن بدأ يعارض سياسة وايزمن تدريجياً. أعلن بنفسه عن قيام الكيان الصهيوني في عام ١٩٤٨، وتولى رئاسة الوزراء عدة مرات، لكنه استقال في عام ١٩٥٥ بسبب فضيحة لافون. كما استقال من حزب الماباي وأسس حزب رافي في عام ١٩٦٥م. لعب دوراً مهماً في إنشاء الكيان الصهيوني، حيث قام بحل جميع المنظمات العسكرية الصهيونية بعد إعلان قيام الكيان، وحولها إلى "جيش الدفاع الإسرائيلي". اعتزل بن غوريون الحياة السياسية في عام ١٩٧٠م. للمزيد من المعلومات ينظر: مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، دار رواد النهضة، لبنان، ١٩٩٩، ص٣٨٧.

(15) Tarek Ibrahim, Suspected Citizens Racial Profilingagainst Arab Passengers by Israeli Airports and Airlines, Centre Against Racism, Haifa,2006,p.32.

(١٦) رضى سلمان، المنسيون: عرب فلسطين – ٤٨ مرحلة النهوض من الصدمة، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ١، العدد (٢)، بيروت، ١٩٩٠ ،ص٦ ؛ صبري جريس،" العرب في إسرائيل"، سلسلة الدراسات رقم (٣٥) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٣ ، ص ص ٢٥-١٠٠

(17) Tzili Mor and others ,The Palestinian Arab Citizens of Israel:Status, Opportunities and Challenges for an Israeli-Palestinian Peace, Mossawa Center, Haifa , 2006,p.10.

(١٨) اسلام شحدة العالول، المصدر السابق، ص١٧٠-١٧٤.

(١٩) مصطفى خليل إبراهيم، المصدر السابق، ص٣٨.

(٢٠) رضى سلمان، المصدر السابق ، ص٧

(٢١) إسلام شحدة العالول، المصدر السابق، ص ١٦٨-٢٤٦.

(22) Tzili Mor and others ,Op.Cit ,p.10.

(٢٣) نديم روحانا وأريج صباغ خوري، المصدر السابق، ص١٨.

(٢٤) محمود ميعاري، المصدر السابق، ص٨.

(٢٥) مصطفى خليل إبراهيم، المصدر السابق، ص٣٥.

(26) Shawki Khatib and others ,The Future Vision of the Palestinian Arabs in Israel,Nazareth,2006,p.13.

(٢٧)مجموعة مؤلفين، دليل إسرائيل العام، ط٣، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،١٩٩٧، ص١٨٩.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

(٢٨) رامي جمال عزارة، السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل ١٩٩٣-٢٠٠٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٠، ص١٠٣.

(٢٩) ردينة عبد المجيد، سياسة إسرائيل التعليمية تجاه العرب في فلسطين المحتلة،عمان،٢٠١٢،ص٦٠.

(٣٠) مشيل شيحة، جذور الفكر الصهيوني وسياسة التمييز العنصري في إسرائيل، مجلة جامعة دمشق، مج١٩، العدد(٢)، دمشق،٢٠٠٣ ،ص٣٩٧.

(٣١)الهستدروت: منظمة عمالية صهيونية تأسست رسميا في عام١٩٢٠، وعقد المؤتمر التأسيسي لها في مدينة حيفا في كانون الأول، هدفت المنظمة إلى تشكيل اتحاد للعمال والفلاحين دون التدخل في شؤون الآخرين، وعملت المنظمة على دعم الاستيطان وبناء مجتمع عمالي لليهود، تعد الهستدروت حكومة ثانية في إسرائيل، فلها هيئاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، شكلت الهستدروت قوة اقتصادية واجتماعية لمدة طويلة، إلى أن بدأ التحول في توجهها اثر العمل بسياسة الخصخصة. للمزيد من المعلومات ينظر: جوني منصور، معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، رام الله ،٢٠٠٩ ، ص٤٩٩.

(٣٢) مجموعة مؤلفين، المصدر السابق،ص٢٠٩.

(٣٣) رامي جمال عزارة، المصدر السابق، ص ص٩٦-١٠٩.

(34) Sabri Jiryis, The Arab in Israel 1948-1966, Beirut,1969, ,pp.165-166.

(٣٥)رامي جمال عزارة، المصدر السابق، ص٩٩.

(36) Sabri Jiryis,Op.Cit,p.165.

(٣٧)مشيل شيحة، المصدر السابق، ص٣٩٨.

(38) Nihad Bokaeíe, Palestinian Internally Displaced Persons inside Israel: Challenging the Solid Structures, Badil Resource Center, Bethlehem, 2003 ,p.3.

(٣٩)رضى سلمان، المصدر السابق،ص١٨.

(40) Mahmoud Mi'ari, Op.Cit,p.226.

(٤١) رضى سلمان، المصدر السابق ،ص١٨.

(٤٢) وليد حسن محمد، الفلسطينيون في إسرائيل ويهودية الدولة، مجلة آداب المستنصرية، مج٣٨، العدد(٦٦)، بغداد،٢٠١٤، ص١٠.

(٤٣) رامي جمال عزارة، المصدر السابق، ص٩٧.

(٤٤) مروان بشارة، المصدر السابق، ص١٤٠.

(٤٥) رضى سلمان، المصدر السابق ،ص ص١٨- ١٩.

(٤٦) نديم روحانا ،اسعد غانم، المواطنون الفلسطينيون في دولة إسرائيل: أزمة الأقلية القومية في دولة أثنية، مجلة الدراسات الفلسطينية المجلد ٩، العدد (٣٥) ، بيروت، ١٩٩٨ ، ص ص١٦- ١٧.

(47) Sabri Jiryis,Op.Cit ,p.167.

(٤٨) رامي جمال عزارة، المصدر السابق، ص١٤٦.

(٤٩) إسماعيل أبو سعد، التعليم العربي في إسرائيل وسياسة السيطرة: واقع التعليم في النقب، جامعة بن غوريون في النقب، بئر السبع،٢٠١١، ص٨٤.

(٥٠) جاسم محمد شغيت، الكنيست ومواقفه من قضايا التعليم في إسرائيل في ضوء محاضر الكنيست الإسرائيلي١٩٦٧، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية،العدد(٣٥)، ميسان،٢٠١٩، ص٦٩.

(٥١) ردينة عبد المجيد، المصدر السابق، ص٢٦٠.

(52) Dalia Sprinzak, and others, Ministry of Education Culture and Sport Economics and Budgeting Administration Facts and Figures, Jerusalem, 2004 ,p11.

(٥٣) إسماعيل أبو سعد، المصدر السابق، ص٥٠.

(٥٤) رامي جمال عزارة، المصدر السابق، ص١٤٦.

(٥٥) إسماعيل أبو سعد، المصدر السابق، ص٥٣.

(٥٦) ردينة عبد المجيد، المصدر السابق،ص٩٦.

(٥٧) نديم ربيع وآخرون، نظام التعليم الإسرائيلي القائم على الاستعمار والفصل العنصري، بديل – المركز الفلسطيني لمصادر وحقوق المواطنة واللاجئين ، بيت لحم،٢٠٢٠ ، ص ص ١٥-١٦.

(58) Khalid Arar, Israeli Education Policy since 1948 and the State of ArabEducation in Israel, Italian Journal of Sociology of Education,(1), Or-Yehuda, January 2012 ,p.1.

(59) Tzili Mor and others , Op.Cit,p.38.

(60) Katie Hesketh And others, The Palestinian Arab Minority in Israel, Adalah The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel,Haifa,2011,p.39.

(61) Shawki Khatib and others ,Op,Cit ,p.13.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

(٦٢) إسماعيل أبو سعد، المصدر السابق، ص ص١٠٥-١٠٧.

(٦٣) رضى سلمان، المصدر السابق ، ص١٠.

(٦٤) خالد عرار، السياسات التربوية الإسرائيلية وحال التعليم العربي في إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد(١٥) ، بيروت،٢٠١٨،ص١٣٤.

(٦٥) رامي جمال عزارة، المصدر السابق، ص١٤٠.

قائمة المصادر

اولاً: الوثائق باللغة العربية

(١) تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)، الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني ومسألة الأبارتايد (الفصل العنصري) فلسطين والاحتلال الإسرائيلي، بيروت، تموز ٢٠١٨.

(٢) مجموعة مؤلفين، دليل إسرائيل العام، ط٣، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،١٩٩٧.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية

(أ)باللغة العربية

(١) رامي جمال عزارة، السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل ١٩٩٣-٢٠٠٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الأزهر غزة،٢٠١٠.

(٢) مصطفى خليل إبراهيم، الآثار المترتبة على القوانين الإسرائيلية العنصرية والتمييزية ضد فلسطينيي الداخل (٢٠٠٩ – ٢٠١٨)، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات الإقليمية، كلية الدراسات العليا – جامعة القدس،٢٠١٩.

ثالثاً: الكتب

(أ) الكتب باللغة العربية

(١) إسلام شحدة العالول، التطهير العرقي ضد الشعب الفلسطيني فعل استعماري استيطاني صهيوني محوري ومستمر، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت،٢٠٢٣.

(٢) إسماعيل أبو سعد، التعليم العربي في إسرائيل وسياسة السيطرة: واقع التعليم في النقب، جامعة بن غوريون في النقب، بئر السبع،٢٠١١.

(٣) ردينة عبد المجيد، سياسة إسرائيل التعليمية تجاه العرب في فلسطين المحتلة،عمان،٢٠١٢.

(٤) صبري جريس،" العرب في إسرائيل"، سلسلة الدراسات رقم (٣٥) ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٣.

(٥) عزمي بشارة، العرب في إسرائيل رؤية من الداخل، ط ٢ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٠.

(٦) مروان بشارة، فلسطين/ إسرائيل سلام أم نظام عنصري، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، القاهرة،٢٠٠١.

(٧) نديم ربيع وآخرون، نظام التعليم الإسرائيلي القائم على الاستعمار والفصل العنصري، بديل – المركز الفلسطيني لمصادر وحقوق المواطنة واللاجئين ، بيت لحم،٢٠٢٠ .

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

(٨) نديم روحانا وأريج صباغ خوري، الفلسطينيون في إسرائيل : قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع، مدى الكرمل –المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، حيفا،٢٠١٥.

(ب) الكتب باللغة الانكليزية

(1) Tarek Ibrahim, Suspected Citizens Racial Profilingagainst Arab Passengers by Israeli Airports and Airlines, Centre Against Racism, Haifa,2006.

(2) Dalia Sprinzak, and others, Ministry of Education Culture and Sport Economics and Budgeting Administration Facts and Figures, Jerusalem, 2004.

(3) Katie Hesketh And others, The Palestinian Arab Minority in Israel, Adalah The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel,Haifa,2011

(4) Khalid Arar, Israeli Education Policy since 1948 and the State of ArabEducation in Israel, Italian Journal of Sociology of Education,(1), Or-Yehuda, January 2012 .

(5) Nihad Bokaeíe, Palestinian Internally Displaced Persons inside Israel: Challenging the Solid Structures, Badil Resource Center, Bethlehem ,2003.

(6) Sabri Jiryis, The Arab in Israel 1948-1966, Beirut,1969.

(7) Shawki Khatib and others ,The Future Vision of the Palestinian Arabs in Israel,Nazareth,2006.

(8) Tzili Mor and others ,The Palestinian Arab Citizens of Israel:Status, Opportunities and Challenges for an Israeli-Palestinian Peace, Mossawa Center, Haifa , 2006.

رابعاً: البحوث والدراسات

(أ) باللغة العربية

(١)جاسم محمد شغيت، الكنيست ومواقفه من قضايا التعليم في إسرائيل في ضوء محاضر الكنيست الإسرائيلي-١٩٦٧، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، العدد (٣٥)، ميسان، ٢٠١٩.

(٢)خالد عرار، السياسات التربوية الإسرائيلية وحال التعليم العربي في إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد(١٥)، بيروت، ٢٠١٨.

(٣) دينا هاتف مكي، المواطنة العربية في إسرائيل، المجلة السياسية والدولية، العدد(١٧)، بغداد، ٢٠١٠.

(٤) رضى سلمان، المنسيون: عرب فلسطين – ٤٨، مرحلة النهوض من الصدمة، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد١، العدد (٢)، بيروت، ١٩٩٠.

(٥)عبير عبد الرحمن ثابت، مدى تأثير فكرة يهودية الدولة الإسرائيلية على مستقبل القضية الفلسطينية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج١٢، العدد(١)، الشارقة، ٢٠١٥.

(٦)محمود ميعاري، هوية الفلسطينيين في إسرائيل: هل هي فلسطينية – إسرائيلية؟، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج ٣، العدد (١٠) بيروت، ١٩٩٢.

(٧)مشيل شيحة، جذور الفكر الصهيوني وسياسة التمييز العنصري في إسرائيل، مجلة جامعة دمشق، مج١٩، العدد(٢)، دمشق،٢٠٠٣.

(٨) نديم روحانا، اسعد غانم،المواطنون الفلسطينيون في دولة إسرائيل: أزمة الأقلية القومية في دولة أثنية، مجلة الدراسات الفلسطينية المجلد ٩، العدد (٣٥) ، بيروت، ١٩٩٨.

(٩) وليد حسن محمد، الفلسطينيون في إسرائيل ويهودية الدولة ، مجلة آداب المستنصرية، مج٣٨، العدد(٦٦)، بغداد،٢٠١٤.

(١٠) وهبة سيف القدس، فلسطينيو الداخل "١٩٤٨ ، العوامل والظروف والمسار، مديرية الدراسات الإستراتيجية، ،العدد(٥١)، بيروت، تموز ٢٠٢١ ، ص٢٩.

ب_ باللغة الانكليزية

(1) Mahmoud Mi'ari, Collective Identity of Palestinians in Israel after Oslo, International Journal of Humanities and Social Science Vol. 1, No. (8); Beirut, July 2011.

خامساً: الموسوعات

(١) مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، دار رواد النهضة، لبنان، ١٩٩٩.

سادساً: المعاجم والقواميس

(١) جوني منصور، معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، رام الله ،٢٠٠٩.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies